تعد بادرة أولى في الطريق الصحيح للجهات المعنية في البلاد

الأكياس الصديقة للبيئة..خطوة نوعية نحو ثقافة استهلاكية صحية

لم يعد خافيا على أحد مدى حاجة الوضع البيئي في شتى أنحاء العالم لخطط تساعد في زيادة الوعي وتحسين السلوك البيئي ليتلاءم مع سياسة الدول التنموية للمحافظة على البيئة ووقف التلوث والتدهور البيئي الذي بدأ يظهر جليا في المؤشرات الطبيعية للتغير المناخي.

ويصنف البلاستيك بمنزلة جريمة بحق البيئة وخطر يداهمها نتيجة آثاره السلبية وضرره على البيئة برا وبحرا وجميع الكائنات الحية حتى بات وقفه مطلبا ضروريا نادت به المنظمات الدولية للتحرك سريعا واتباع أنظمة آمنة ذات بعد صحي وبيئي أفضل.

ولذا فإن الاستغناء عن الأكياس البلاستيكية نهائيا واستخدام أخرى قماشية وورقية صديقة للبيئة وقابلة للتحلل بدلا منها هو الحل الأمثل للتخلص من خطر تتناوله أيادينا يوميا وتعد خطوة أولى في الطريق الصحيح للجهات المعنية في البلاد حتى التخلص تدريجيا من كل المواد البلاستيكية ومخلفاتها المتراكمة.

في هذا الشأن قال المدير العام للهيئة العامة للبيئة ورئيس مجلس إدارتها الشيخ عبدالله أحمد الحمود الصباح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» أمس الأربعاء إن الهيئة تدعم اتحاد الجمعيات التعاونية في استخدام أكياس صديقة للبيئة بدلا من أكياس البلاستيك المستخدمة حاليا.

وأضاف الشيخ عبدالله الأحمد أن هذا التوجه يساهم في الحفاظ على البيئة ويخفف من الآثار الضارة التي يسببها استعمال أكياس البلاستيك الحالية على صحة الأفراد مبينا أن معظم البلاستيك المستعملة حاليا أحادية الاستعمال أي تستخدم لمرة واحدة فقط ومخلفاتها تمثل عبئا كبيرا على البيئة لأنها غير قابلة للتحلل.

وأوضح أن هناك تأثيرات سلبية كثيرة لاستعمال البلاستيك على صحة الإنسان بسبب قيام معظم الأفراد بحفظ الأطعمة داخلها وعند تسخينها ينبعث منها بعض المواد الضارة التي تسبب ظهور تغيرات واضطرابات هرمونية في الجسم مثل اضطرابات الغدد الصماء.

وذكر أن مادة الديوكسين هي المكون الرئيسي لأكياس البلاستيك التي يستعملها معظم الأفراد اليوم ويدخل في تصنيعها العديد من المواد السامة وتصنف من المواد المسرطنة كما تحتوي على نسبة عالية من الرصاص وعند رميها وإلقائها تحت أشعة الشمس تخرج منها غازات مضرة بالإنسان.

وناشد الشيخ عبدالله الأحمد المسؤولين في الجمعيات التعاونية والشركات والمتاجر المعنية التخلي عن استخدام الأكياس البلاستيكية الحالية والتحول نحو الأكياس الورقية أو الصديقة للبيئة والمصنوعة من مواد قابلة للتحلل ومواد صديقة للبيئة غير سامة للتربة وتختلط بها متحولة إلى أسمدة.

وأكد استمرار الهيئة في تنظيم الحملات التوعوية بالمدارس والجامعات والمجمعات التجارية لتربية جيل واع بيئيا وشرح مدى الأضرار المترتبة على استخدام أكياس البلاستيك الضارة بالبيئة والصحة ودعوة الجميع إلى التحول نحو الأكياس الصديقة للبيئة أو الورقية أو القماشية والتخلي عن استعمال أغلب المواد البلاستيكية من أكياس وأكواب وملاعق وأطباق لخطورتها على الصحة والبيئة.

الأكياس الصديقة للبيئة تصنع من مواد أخرى غير البلاستيك

من جانبه قال رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية مشعل السيار لـ«كونا» إن الجمعيات بدأت في هذه الخطوة منذ عام 2011 وتم إصدار التعميم على الجمعيات لجعل الأكياس البلاستيكية صديقة للبيئة مبينا أن 70 في المئة من الجمعيات تعاونت بهذا الخصوص.

وأوضح السيار أن اتحاد الجمعيات عقد اجتماعا مع رئيس مركز العمل التطوعي الكويتي الشيخة أمثال الأحمد الجابر الصباح حول هذا الشأن وتم التباحث بالموضوع وطرح أفكار خاصة بالأكياس الصديقة للبيئة وطريقة إيصالها بشكل مثمر للجمعيات والمستهلكين.

وأضاف أنه تم أيضا خلال الاجتماع الاتفاق على عقد اجتماعات خاصة بين مركز العمل التطوعي ورؤساء الجمعيات التعاونية لتوعية المستهلكين بضرورة إيقاف استخدام الأكياس البلاستيكية الحالية والسعي إلى تقليل الضرر على البيئة وصحة الإنسان.

وأفاد بأنه سيتم إصدار تعميم جديد على الجمعيات التعاونية للتخلص من الأكياس البلاستيكية تماما وباستبدالها بأكياس صديقة للبيئة قابلة للتحلل.

وأكد أن الاتحاد يسعى جاهدا للتعاون مع الجهات المعنية في البلاد ويحث الجمعيات على التعاون بشكل مستمر لافتا بأن الجمعيات تتعاون مع المبادرات البيئية منها مشروع «أمنية» البيئي والخاص بتدوير البلاستيك فضلا عن وضع حاويات مخصصة لإعادة التدوير داخل الجمعيات من أجل بيئة نظيفة وسليمة.

وكانت الهيئة العامة للبيئة أطلقت سابقا مبادرة «الكويت خالية من البلاستيك» وصولا لتطبيق هذا الشعار تدريجيا بحلول عام 2020 كما شجعت على استخدام الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل بمختلف أنواعها ومنها المخصصة للخبز والتسوق.

كما دعمت إدخال منتجات وسلع أخرى ضمن قائمة المواد القابلة للتحلل مثل «رولات» الطعام البلاستيكية وأغطية الملابس البلاستيكية المستخدمة في المغاسل والمطابخ و«الرولات» البلاستيكية المستخدمة بعمليات البناء والأنشطة الزراعية كما تم العمل على منع استيراد أو إدخال أي أكياس بلاستيكية غير قابلة للتحلل إلى البلاد.

وللأكياس القابلة للتحلل ميزات كثيرة فهي صديقة للبيئة وتتحلل بناتج نهائي «ماء وثاني أوسيد الكربون» وتساعد على الحد من تراكم غاز الميثان الخطير في مرادم النفايات وعلى توفير المساحات اللازمة لمرادم النفايات كما تساعد على تحسين الإنتاج الزراعي وبمسامية التربة ولا تؤرق النشاط الميكروبي الطبيعي للتربة. في المقابل هناك صعوبة للتخلص من المخلفات الناجمة عن الأكياس البلاستيكية ما يجعلها عبئا كبيرا وخطرا يهدد حياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى.

ويمكن القول إن هناك في الكويت ثلاثة أنواع من الأكياس البلاستيكية هي أكياس الجمعيات والخبز والقمامة ويبلغ معدل الاستهلاك اليومي للفرد حوالي ستة أكياس بلاستيكية والحل هو اعتماد الإضافات الصديقة للبيئة التي تعمل على تحلل البلاستيك دون التأثير مباشرة أو غير مباشرة في أي مرحلة من مراحل عملية الإنتاج أو شكل المنتج النهائي.

تتمات

«المركزي» : لا بديل

والاقتصادية الشاملة للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية ، إذ يمكن للكويت تحمل هذه الإصلاحات بحيث تسير بمستوى تدريجي ، مع ضمان سلامة تطبيق جميع الإجراءات الضامنة ، بفضل وفرة المدخرات المالية وتدني مستوى الدين العام.

وأشار إلى وجود فرصة لنمو ربحية البنوك ، في ظل تحسن الأحوال الاقتصادية والارتفاع الطفيف في إيرادات الفوائد ، وزيادة الائتمان وتراجع المخصصات والزيادة المحدودة للغاية في القروض غير المنتظمة ، مرجحا أن تظل السيولة عند مستويات مطمئنة .

وأوضح أن استئناف إصدار أدوات الدين الحكومي بعد صدور قانون الدين العام ، سيساعد على إتاحة بدائل إضافية للبنوك للاستثمار في الأوراق الحكومية الخالية من المخاطر.

أضاف أنه في ضوء كل ما سبق ، يمكن الجزم بأن القطاع المصرفي المحلي سيظل في موضع قوة ومتانة على المدى القريب ، مشيرا إلى أن المخاطر الناجمة عن العمليات الأجنبية للبنوك يمكن أن تزيد خصوصا في الدول التي تشهد ظروفا أمنية أو اقتصادية غير مستقرة.

وقال الهاشل إن التدابير التحوطية الكلية وبرامج رقابة «المركزي» ، من أجل الكشف المبكر عن المخاطر ساعدت القطاع المصرفي الكويتي ، على الاستمرار بالحفاظ على قوة ومتانة أدائه خلال 2018 ، رغم التحديات الناجمة عن الهبوط الحاد بأسعار النفط في النصف الثاني من 2014.

وأفاد بأن السياسات الرقابية التي تم انتهاجها في مجال سياسات التحوط الكلي ، والتي استهدفت تعزيز متانة مؤشرات السلامة المالية للبنوك ، مكنت البنوك من دخول حقبة تقلب أسعار النفط من موقع قوة.

وتابع أن هذه السياسات أظهرها النمو الإيجابي لأداء البنوك في المجالات التي تشكل الدعائم الأساسية للاستقرار المالي ، لاسيما على صعيد الكفاية الرأسمالية وجودة الأصول والسيولة والربحية.

وعن محاور التقرير قال المحافظ إن ميزانية القطاع المصرفي سجلت نموا نسبته 4.3 في المئة خلال 2018 ، ليصل إجمالي قيمة الأصول إلى نحو 76.7 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2018.

وأشار إلى أن هذا النمو أقل من معدلات النمو التي سجلتها الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي ، في العام 2017 البالغة 6 في المئة.

أضاف أن الزيادة في أصول القطاع المصرفي جاءت مدعومة بالنمو في محفظة الائتمان المحلي ، التي سجلت نموا 4.9 في المئة مقارنة بـ3.9 في المئة في 2017 ، مدعوما بشكل أساسي بالنمو في كل من القروض الشخصية والائتمان المقدم للقطاع النفط.

ولفت إلى أن الودائع شهدت تباطؤا في النمو إذ سجلت نسبة نمو 2.4 في المئة في 2018 ، مقارنة بـ 7 في المئة في 2017 مبينا أن البنوك عمدت نتيجة لذلك إلى تمويل جانب من الزيادة في محفظة القروض المحلية عبر ما تملكه من فوائض سيولة.

وأكد أن القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل قوية ومستقرة إذ تشكل الودائع لأجل حوالي 66 في المئة ، من إجمالي الودائع يدعمها قاعدة رأسمالية قوية موضحا أن التحسن مستمر في جودة الأصول ، إذ سجلت نسبة القروض غير المنتظمة مزيدا من الانخفاض لتصل في نهاية ديسمبر الماضي إلى 1.6 في المئة وهو مستوى متدن تاريخيا.

وبين أن هذا التحسن استمر في جودة الأصول على مستوى النشاط المحلي للبنوك ، نتيجة للجهود الحثيثة للبنك المركزي والبنوك خلال الأعوام الأخيرة ، مما انعكس على الانخفاض المستمر في نسبة القروض غير المنتظمة التي وصلت إلى 11.5 في المئة في 2009.

وذكر أن التحسن في مؤشر جودة الأصول رافقه تحسن في نسبة تغطية المخصصات إلى إجمالي الديون النقدية غير المنتظمة ، التي ارتفعت لتصل إلى 254 في المئة نهاية ديسمبر الماضي كما واصلت هذه النسبة تحسنها بشكل ملموس بالنسبة لمحفظة القروض على مستوى النشاط المحلي.

وأشار إلى أن صافي الأرباح الخاص بمساهمي البنوك الكويتية لعام 2018 بلغ نحو 959 مليون دينار ، بنسبة نمو سنوي 18 في المئة ، مبينا أن هذا النمو انعكس على رفع كل من معدل العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية إلى 1.3 و 10.7 في المئة على التوالي.

وتابع أن البنوك الكويتية استمرت في المحافظة على قدرتها الفعالة في مقاومة الصدمات ، والعمل في ظروف ضاغطة إذ استمر معدل كفاية رأس المال قويا بنسبة 18.3 في المئة في نهاية ديسمبر 2018.

وقال إن نسبة استثمارات البنوك في الأسهم بلغت حوالي 15.7 في المئة من إجمالي استثماراتها ، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات حوالي 19 في المئة من إجمالي الضمانات لدى البنوك ، مشيرا إلى أن انكشاف البنوك لسوق الأسهم تراجع بشكل كبير في العامين الأخيرين.

أضاف أن مخاطر سوق الأسهم تظل محصورة في نطاق محدود ، وذلك في ضوء الضوابط الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحدود القصوى للقروض التي تقدمها البنوك إلى العملاء بغرض تمويل شراء الأسهم.

وأوضح أن مستويات السيولة ظلت قوية لدى البنوك إذ تجاوز معيار تغطية السيولة وهو أحد المعايير المالية في إطار حزمة إصلاحات بازل (3) لدى البنوك بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب 90 في المئة لعام 2018 وكذلك الحد الأدنى النهائي المطلوب 100 في المئة لعام 2019.

وعن السوق المحلي قال الهاشل إن «المركزي» قام في مارس 2018 برفع سعر الخصم من 2.75 إلى 3 في المئة ، بعد إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة بمعدل ربع نقطة مئوية.

وأشار إلى أن «المركزي» لم يجار الاحتياطي الفيدرالي في ثلاث زيادات أقرها في يونيو وسبتمبر وديسمبر 2018 ، موضحا أن سياسة سعر الفائدة لدى البنك تأتي في إطار متطلبات تعزيز الاستقرار النقدي وتوفير بيئة محلية داعمة للنمو الاقتصادي.

وتابع في هذا الإطار أن «المركزي» لا يقوم بالضرورة بمجاراة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في مجال تحركات أسعار الفائدة ، مؤكدا مواصلته عمليات التدخل لتنظيم مستويات السيولة المحلية التي تستهدف تحقيق الاستقرار النقدي لتوفير بيئة داعمة للنمو الاقتصادي وترسيخ جاذبية وتنافسية العملة الوطنية.

وبين أن التقرير عرض التراجع الذي شهدته استثمارات البنوك المحلية في صورة أدوات دين عام وعمليات تورق ، في ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون بالإذن للحكومة بالاقتراض العام في أكتوبر 2017 حيث توقف «المركزي» عن طرح إصدارات جديدة نيابة عن وزارة المالية.

وقال الهاشل إن «المركزي» واصل عمليات التدخل في السوق النقدي لتنظيم مستويات السيولة ، مستخدما أدواته الخاصة في صورة ودائع لأجل وسندات وتورق بنك الكويت المركزي بغية المحافظة على استقرار هيكل أسعار الفائدة على الدينار وتعزيز الاستقرار المالي.

أضاف أنه على صعيد سياسة سعر الصرف ناقش التقرير التغيرات التي شهدها سعر صرف الدينار مقابل العملات العالمية الرئيسية خلال 2018، التي تعكس الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الذي يتم تحديده في ضوء سلة موزونة من عملات أهم الدول التي تربطها بالكويت علاقات تجارية ومالية مؤثرة.

وأوضح أن هذه التطورات أظهرت أن التغيرات في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي كانت في نطاق أضيق من التقلبات التي شهدها سعر صرف الدولار ، مقابل العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى مما يعكس الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار والمحافظة على قوته الشرائية.

وأشار إلى استمرار نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة ، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع الحديثة في تسهيل كم كبير من المعاملات المالية اليومية وخلال 2018.

وتوقع الهاشل أن يظل القطاع المصرفي على نفس المستوى من القوة والمتانة والاستقرار على المدى القريب ، مع استمرار تحسن جودة الأصول فضلا عن مواصلة الارتفاع في رصيد المخصصات في دعم سياسة الشطب الفعالة ومن ثم مساعدة البنوك على تجنب تنامي أي قروض غير منتظمة في سجلاتها.

وأكد أهمية ودور المخصصات الوفيرة ، في مساعدة البنوك على الانتقال السلس ، نحو تطبيق المعيار الدولي لتقارير المالية رقم «9» في الموعد المحدد لذلك ، منوها بأن سياسات «المركزي» لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي محل إشادة من المؤسسات العالمية المتخصصة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي.

«الخارجية» : لا ندخر

في العراق.

وذكر أنه تم تكليف فريق فني كويتي مشترك من وزارة الخارجية والإدارة العامة للأدلة الجنائية التابعة لوزارة الداخلية ، بزيارة دائرة الطب العدلي في العراق ، للاطلاع على الإجراءات الفنية المتخذة من قبل المختصين في الدائرة ونقل عدد من العينات من هذه الرفات إلى الكويت ، لفحصها جينيا ومضاهاتها مع قاعدة بيانات الأسرى والمفقودين في الإدارة العامة للأدلة الجنائية.

وأشار إلى أن الفحوصات الأولية أثبتت نتائج إيجابية لعدد من العينات التي جلبها الفريق الفني ، وبناء على ذلك طلبت الكويت تسليمها جميع الرفات ، لاستكمال عملية الفحص الجيني لكل الرفات والاستعراف على هويات الرفات تمهيدا للإعلان عمن يتم الاستعراف عليه.

وأكد أن وزارة الخارجية ستبلغ ذوي الأسرى بعد انتهاء الفحص الجيني وعمليات المطابقة لكامل الرفات ، عن كل المعلومات والبيانات والإجراءات التي اتخذت في سبيل تحديد مصير أسراهم باعتبار ذلك حقا إنسانيا وقانونيا لهم.

ووجه الهين الشكر لأعضاء اللجنتين الثلاثية والفنية الفرعية وإلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر للجهود التي يبذلونها ، من أجل تحديد مصير الأسرى كما شكر المختصين في وزارة الدفاع العراقية ، الذين أسهمت جهودهم في سرعة الوصول إلى موقعي الدفن على الأرض بناء على المعلومات المقدمة وحفرهما ورفع الرفات منهما.

وأعرب عن أمله في انتهاء هذه المأساة الإنسانية ، مؤكدا استمرار الكويت في جهودها من أجل تحديد مصير جميع الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.

وكانت اللجنة الثلاثية المعنية بحل قضية أسرى ومرتهني الكويت التابعة للصليب الأحمر الدولي أعلنت بتاريخ 20 يونيو الماضي ، اكتشاف رفات بشرية في المثنى قضاء السماوة جنوبي العراق «يظن أنها تعود لمواطنين كويتيين من المدنيين وأسرى الحرب».

وقالت اللجنة في بيان مشترك حينئذ إن هذا الاكتشاف يعطي الأمل لعائلات الأشخاص المفقودين ، بعد أكثر من 28 سنة على انتهاء حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي.

أضافت أن هذه الرفات استخرجت «بشكل كامل وأودعت لدى دائرة الطب العدلي في بغداد ، لغرض استخراج الخريطة الجينية (DNA) لمطابقتها لاحقا مع البصمة الوراثية لعوائل المفقودين في تلك الفترة.

وأوضحت اللجنة التي تضم ممثلين عن الكويت والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا من جانب ، والعراق من جانب آخر ، أن التحاليل الخاصة بالأدلة الجنائية ستكشف «العدد التقريبي للرفات التي تم استخراجها وسوف تقدم معلومات حول جنسيتهم».

وأشارت إلى أن هذا الاكتشاف الذي تم مؤخرا لرفات عدد من الأشخاص ، دفنوا في موقعين يظن أنهم فقدوا جراء النزاع «ويعطي الأمل بإعطاء بعض الأجوبة» عن هذه القضية.

وذكرت أن اكتشاف هذه الرفات جاء نتيجة للعمل الدؤوب الذي قامت به السلطات الكويتية والعراقية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، في كل من الكويت والعراق والجهود الحثيثة التي بذلت سواء في مجال جمع المعلومات وتحليلها ، أو من خلال التوصل إلى شهود جدد أو بالحصول على صور الأقمار الصناعية التي من شأنها تسهيل عمل الفرق الميدانية على الأرض.

يذكر أن المرة الأخيرة التي تم فيها العثور على رفات مواطنين كويتيين كانت عام 2005 ، فيما تم العثور على آخر مجموعة من الرفات الخاصة بعراقيين عام 2011 حتى الآن ، ولا تزال اللجنة الثلاثية تعمل على الكشف عن مكان وجود الأشخاص الذين لا يزالون مفقودين في كلا البلدين منذ حرب تحرير الكويت (1990 – 1991).

الكويت تدين

وأوضح أن دولة الكويت إزاء هذه الممارسات بادرت وبالتنسيق مع جنوب أفريقيا وأندونيسيا ، وبالتواصل مع الوفد الفلسطيني لعقد جلسة لمجلس الأمن ، تم خلالها مناقشة تلك الاعتداءات ودعوة المجلس للقيام بواجباته لصيانة الأمن والسلم الدوليين ، وإصدار بيان يحمل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال المسؤولية ويلزمها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

القيظ يجتاح

وفي باريس حذرت هيئة الأرصاد الجوية الفرنسية أمس ، من مرور البلاد بموجة حرارة استثنائية مع ارتفاع درجات الحرارة في البلاد وتعديها 40 درجة مئوية.

وأعدت الهيئة في هذا الصدد قائمة لـ20 مقاطعة من مناطق البلاد البالغ عددها 95 مقاطعة تحت عنوان «الإنذار الأحمر» والتي تمثل أكثر المناطق حرارة ، تلتها قائمة «الإنذار البرتقالي» التي تضم 60 مقاطعة.

وذكرت الهيئة في بيان أن فرنسا تمر «بوضع استثنائي» مع ارتفاع درجات الحرارة فوق 40 درجة في عدد من المناطق ، مبينة أن مناطق «الإنذار الأحمر» تمثل بشكل أساسي شمالي وشمالي شرق البلاد ، والتي تضم العاصمة باريس والمنطقة المحيطة بها.

أضافت أن «الإنذار الأحمر» وهو أعلى مستوى يتضمن تحذيرا صحيا لجميع المواطنين لم يستخدم إلا في يونيو الماضي لأول مرة ، وضم أربع مناطق في الجنوب عندما شهدت البلاد موجة حر سابقة.

وفي هذا الصدد حث مسؤولو وزارة الصحة الفرنسية السكان على أخذ أقصى درجات الحيطة عندما تتعدى درجات الحرارة الـ37 درجة.

ويسمح «الإنذار الأحمر» للسلطات المحلية باتخاذ إجراءات مباشرة ، سواء بتعليق أو إلغاء الأحداث والمناسبات التي تتعلق بأنشطة معينة مثل الرياضة والحفلات الموسيقية أو التجمعات العامة.

وفي سياق متصل حذرت هيئة الأرصاد من ارتفاع درجات الحرارة اليوم الخميس، مؤكدة أنه سيكون أكثر حرارة من الدرجات القياسية التي جرى تسجيلها أمس الأربعاء في عدة مناطق إذ سجلت باريس 38 درجة مئوية.

وتوقعت بأن تتجاوز درجات الحرارة غدا الخميس «40 درجة في منطقة كبيرة في الشمال الشرقي خاصة ، وتبلغ ذروتها 43 درجة في بعض المناطق» مرجحة أن تحطم درجات الحرارة الأرقام القياسية التي سجلت في يونيو الماضي ، عندما تجاوزت درجات الحرارة 46 درجة مئوية.

وكانت فرنسا شهدت في عام 2003 موجة حرارة مماثلة ولكنها أقل شدة أدت إلى قتل 15000 شخص معظمهم من كبار السن الذين لم يتمكنوا من العثور على مأوى من «جحيم الحرارة».

وفي بروكسل وضع المعهد الملكي البلجيكي للأرصاد الجوية بلجيكا لأول مرة تحت تحذير أحمر بعد موجة الحر الجديدة التي تشهدها وينطبق هذا على البلاد بأكملها باستثناء الساحل.

ويأتي هذا التحذير في أعقاب توقعات درجات الحرارة القياسية في الأيام القليلة المقبلة في البلاد.

ومن المتوقع أن تصل درجات الحرارة اليوم في بلجيكا إلى 38 درجة سيلزية في بعض المناطق فيما من المتوقع أن تبلغ درجات الحرارة 40 درجة سيلزية اليوم الخميس.

ويعني التحذير الأحمر أن يتخذ جميع السكان تدابير وقائية لحماية أنفسهم من الشمس والحرارة العالية ومنها الإكثار من شرب المياه.

وفي فيينا افتتح الصليب الأحمر النمساوي أمس الأربعاء مركزا جديدا للتبريد لمساعدة الناس في مواجهة ارتفاع درجات الحرارة في العاصمة فيينا.

وذكر الصليب الأحمر النمساوي أن افتتاح المركز سيساعد الناس في مواجهة ضغوط ارتفاع درجات الحرارة ويجنبهم المخاطر خاصة كبار السن والأطفال والمصابين بأمراض مزمنة.

وأوضح أن المركز يوفر قاعات مكيفة ومشروبات مثلجة فضلا عن أنه مزود بأسرة للاسترخاء.

أضاف أن المركز يستقبل الأفراد الذين يعانون من ارتفاع درجات الحرارة في مساكنهم حيث يمكنهم الاسترخاء في المركز واستعادة نشاطهم.

وبحسب توقعات مراكز الأرصاد الجوية في النمسا فإن موجة الحرارة ستستمر فترة أسبوعين مع وصول درجة الحرارة إلى نحو 38 درجة مئوية في بعض المناطق.

وكان الصليب الأحمر النمساوي قد افتتح الشهر الماضي مركزا للتبريد لمساعدة الناس في مواجهة ارتفاع درجات الحرارة في ولاية (ميدلنغ) شمال العاصمة فيينا.

من جهة أخرى وجد العلماء من جامعة هارفارد ، أن هناك فرقاً في أداء من يعملون أو يعيشون في مبان ترتفع بها درجات الحرارة لخلوها من مكيف الهواء وبين من هم في مبان مكيفة.

كما أكدت الدراسة أن التأثير السلبي لدرجات الحرارة المرتفعة لا يقتصر فقط على الفئات المستضعفة من الأطفال وكبار السن، بل هو يشمل كل فئات المجتمع.

العدساني : أتعهد

على جميع الحقائق في هذا الشأن ،

وطالب العدساني وزير المالية نايف الحجرف ، بضرورة التأكد من تقديم كل المستندات إلى النيابة ، فيما يخص قضية المجلس الأولمبي الأسيوي ، والشبهات المالية في إيداعات وتحويلات وسحوبات نقدية تخص أشخاصا وشركات.

وقال إنه وبحسب رد وزير المالية على سؤال وجهه إليه ، فقد تم إرفاق كل المستندات إلى النيابة العامة ، مشيرا إلى أنه قدم للوزير ملفا آخر يحتوي بالإضافة إلى المرفقات السابقة ، على أوراق ثبوتية إضافية ، وذلك لتقديمه للنيابة حتى لا يتم حفظ القضية.

أضاف : « نمى إلى علمي أن هناك نقصا في المستندات ، لذلك أكدت على وزير المالية الذي يشرف على وحدة التحريات المالية والمسؤول عنها سياسيا أن يقدم كل المستندات »، مشددا على أنه في حال استمرار تقديم المستندات بشكل ناقص إلى النيابة العامة فإنه سيوجه استجوابا لوزير المالية.

روحاني للبريطانيين

وتابع الرئيس الإيراني «لن نسمح لأحد بالإخلال بأمن الخليج الفارسي ومضيق هرمز»، لكنه في الوقت عينه، أكد على أن بلاده «لا تسعى إلى تصعيد التوتر ومواجهة عسكرية».

من جهة أخر كشف رئيس مكتب المرشد الإيراني محمد محمدي غلبايغاني عن أن بريطانيا أرسلت وسيطا للإفراج عن ناقلتها المحتجزة.

ونقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية عن غلبايغاني قوله إن «الحرس الثوري بتوقيقه ناقلة بريطانيا مزغ أنفها في التراب»، مضيفا أن «بريطانيا التي كانت تعين الوزراء والنواب في إيران في فترة، اليوم وصل بها الحال لترسل وسيطا وتترجى للإفراج عن ناقلتها».

ولم يكشف غلبايغاني عن هوية الجهة التي وسّطتها بريطانيا لدى إيران للإفراج عن الناقلة «ستينا إمبيروا»، التي احتجزتها قوات بحرية الحرس الثوري الإيراني، الجمعة الماضي، في مياه مضيق هرمز، وقادتها إلى مرفأ بندر عباس، جنوبي البلاد.

لكن بالنظر إلى الزيارة «الخاطفة» و«غير المعلنة» لرئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي، مساء الإثنين الماضي، فعلى الأغلب هو ذاك الوسيط الذي تحدث عنه رئيس مكتب خامنئي، وخصوصا أنه لم يزر إيران خلال الأيام الأخيرة التي أعقبت احتجاز الناقلة البريطانية أي مسؤول أجنبي آخر غير عبد المهدي.

وقال رئيس مكتب الرئاسة الإيرانية، محمود واعظي ، إن المباحثات مع عبد المهدي «تركزت على القضايا المتعلقة بالأمن والملاحة في الخليج»، قائلا إن «رئيس الوزراء العراقي لم يحمل مهمة في زيارته إلى إيران».

ولم يوضح غلبايغاني «طبيعة الرد الإيراني على الوسيط الموفد من قبل بريطانيا، لكن يستشف من جملة التصريحات الإيرانية أن طهران «لن تفرج» عن الناقلة ما لم تفرج لندن عن الناقلة الإيرانية المحتجزة منذ الرابع من الشهر في مياه جبل طارق.

في المقابل، قال مصدر دبلوماسي بريطاني إن بلاده لم ترسل أي ممثلين إلى إيران كوسطاء.

وبحسب ما نقلت وكالة «رويترز»، أكد المصدر «لسنا على علم بإرسال أي ممثلين كوسطاء إلى إيران».

العراق : إحالة

للمحاكمة بتهم الفساد المالي والإداري في العراق ، حتى منتصف يونيو الماضي بلغ 1267 قضية ، مشيرا إلى أن عدد المتهمين المحالين إلى المحاكم بلغ 2200 متهما ، بينهم أربعة وزراء.

أضاف : «أما القضايا قيد التحقيق في ذات التهم وحتى نفس المدة، فعددها 4117 قضية وتضمنت أوامر استقدام لغرض التحقيق عددها 3202 أمرا بينها أوامر لـ 11 وزيرا.

ولم يكشف عبد المهدي عن أسماء الوزراء أو ما إذا كانوا من حكومته الحالية ، أم من الحكومات التي سبقته.

ويأتي إعلان عبد المهدي عن ملفات الفساد تلك ، بعد أيام من إعلان وزارة الخزانة الأمريكية عن فرض عقوبات ، على أربعة مسؤولين هم نائب حالي ومحافظ مقال وقائدا فصيلين في الحشد الشعبي ، بسبب تورطهم بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان.

تركيا : وفاة

مصرعهم بسبب الغرق ، أثناء محاولتهم العبور إلى الجزر اليونانية في النصف الأول من العام الحالي، أضاف التقرير أن 93 مهاجرا لقوا مصرعهم بسبب الغرق العام الماضي في مقابل 56 غريقا في 2017 و192 في 2016 و279 في 2015 ، مشيرا إلى أن الإجراءات التي اتخذتها قوات خفر السواحل التركية ساهمت في انخفاض عدد الوفيات كما ساعدت أيضا على إنقاذ 16724 مهاجرا في 2019.